

Distr.
GENERALA/AC.109/2015
27 April 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة
تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر تركس وكايكوس

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	
٣	٢- ١	لمحة عامة - أولاً
٣	٦- ٣	التطورات الدستورية والسياسية - ثانياً
٣	٣	ألف - التطورات الدستورية
٣	٥- ٤	باء - الأحزاب السياسية والانتخابات
٤	٦	جيم - الخدمة العامة
٤	٢٧- ٧	الأوضاع الاقتصادية - ثالثاً
٤	٩- ٧	ألف - لمحة عامة
٤	١٣-١٠	باء - المالية العامة
		جيم - الأعمال التجارية الخارجية والأعمال المضطلع بها في
٥	١٨-١٤	مجال التأمين
٦	١٩	دال - حيازة الأراضي والزراعة والثروة الحيوانية
٦	٢١-٢٠	هاء - مصائد الأسماك

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٧	٢٦-٢٢ السياحة - واو -
٧	٢٧ الاتصالات والمرافق الأساسية الأخرى - زاي -
٨	٣٢-٢٨ الأوضاع الاجتماعية - رابعا -
٨	٢٩-٢٨ اليد العاملة والهجرة - ألف -
٨	٣١ الصحة العامة والبيئة - باء -
٩	٣٢ الخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية - جيم -
٩	٣٥-٣٣ المشاركة في المنظمات/الترتيبات الدولية - خامسا -
٩	٣٨-٣٦ مركز الإقليم مستقبلا - سادسا -

جزر تركس وكايكوس^(١)

أولا - لمحة عامة

١ - تقع جزر تركس وكايكوس إلى الجنوب الشرقي من جزر البهاما على بعد حوالي ١٤٥ كيلومترا شمالي الجمهورية الدومينيكية. ويتألف هذا الإقليم من مجموعتين من الجزر يفصل بينهما ممر جزر تركس، وهو قنال عميق يبلغ عرضه نحو ٣٥ كيلومترا. وتقع جزر تركس إلى الشرق من الممر، وتقع جزر كايكوس إلى الغرب. وتضم مجموعة تركس جزيرتين مأهولتين هما ترك الكبرى التي تقع عليها العاصمة كوكبورن تاون، وسولت كاي، وثمانية جزر صغيرة منخفضة غير مأهولة، وعددا كبيرا من الجزر الصغيرة. والجزر الرئيسية في مجموعة كايكوس هي: كايكوس الشمالية وكايكوس الجنوبية وكايكوس الوسطى (أو الكبرى) وبروفيدا نشيالس. وكايكوس الشرقية وكايكوس الغربية غير مأهولتين.

٢ - وحسب المعلومات الواردة من مكتب الوزير الأول للإقليم، كان عدد السكان حسب آخر احصاء أجري في الإقليم في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠، يبلغ ٤٦٥ ١١ نسمة، أي بزيادة نسبتها ٥٤,٥ في المائة عن تعدادهم البالغ ٤١٣ ٧ نسمة في احصاء عام ١٩٨٠. وفي منتصف عام ١٩٩١، قدر عدد السكان بـ ٥٠٠ ١٣ نسمة^(٢).

ثانيا - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - التطورات الدستورية

٣ - يرد موجز دستور عام ١٩٨٨ والتعديلات المقترحة للقانون الأساسي للإقليم في ورقة العمل السابقة بشأن الجزر التي أعدتها الأمانة العامة عن جزر تركس وكايكوس (A/AC.109/1185، الفقرات ٣ و ٤ و ٧-٩).

باء - الأحزاب السياسية والانتخابات

٤ - تجرى الانتخابات العامة مرة كل أربع سنوات. وقد تنافس في الانتخابات العامة التي جرت في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ مرشحون من الحزبين السياسيين التقليديين وهما: الحركة الديمقراطية الشعبية التي فازت بـ ٨ مقاعد من مجموع ١٣ مقعدا في المجلس التشريعي للحزب الوطني التقدمي الذي فاز بـ ٤ مقاعد. وفاز بمقعد مرشح مستقل هو السيد نورمان ساوندرز^(٣) وهو وزير أول سابق.

٥ - وعلى أساس تلك النتائج، عين الحاكم رئيس الحركة الديمقراطية الشعبية السيد ديريك تايلور وزيرا أول. ولم تكن قد توفرت حتى وقت إعداد هذا التقرير أية معلومات بشأن تشكيل حكومة الاقليم.

جيم - الخدمة العامة

٦ - اتخذت السلطات في ١٩٩٣ خطوات أخرى لإصلاح القطاع العام. وقد استكملت دراسة عن كفاءة الخدمة العامة بهدف تقليص حجم القطاع العام. وتواصل الحكومة تنفيذ برامج لإعادة التدريب والنقل إلى جانب استراتيجية لتسهيل تعيين موظفي الخدمة العامة الذين ألغيت وظائفهم في وظائف أخرى^(٤).

ثالثا - الأوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٧ - لا يزال اقتصاد جزر تركس وكايكوس يقوم أساسا على استغلال العقارات، والصيرفة الخارجية، والسياحة، وتصدير الأسماك، والنفقات الحكومية. ويتلقى الإقليم أيضا مساعدات خارجية كبيرة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، وكندا ومؤسسات دولية وإقليمية مثل صندوق التنمية الأوروبي ومصرف التنمية الكاريبي.

٨ - وورد في تقرير أعده في ١٩٩٤ مصرف التنمية الكاريبي أن النشاط الاقتصادي في الإقليم بلغ أوجه في ١٩٩٣ بعد أن تراجع في ١٩٩٢ بنسبة قدرها حوالي ١,٥ في المائة. وقد ارتفعت القيمة الحقيقية للنتائج المحلي الإجمالي بزهاء ٢ في المائة بفضل نمو النشاط السياحي بنسبة تقدر بـ ٥ في المائة. وسجل الاستثمار في القطاع العام زيادة قدرها ٦٥ في المائة خلال النصف الأول من السنة المالية ١٩٩٣-١٩٩٤. وشهدت أنشطة البناء كذلك زيادة في ١٩٩٣ بعد أن كانت تراجعت خلال ١٩٩١ و ١٩٩٢^(٤).

٩ - ويعود التحسن في الأنشطة الاقتصادية إلى زيادة الاستثمارات في القطاع العام والقطاع الخاص. بيد أن العامل الأساسي الذي أثر في النمو الاقتصادي يتمثل في تحسين امكانية السفر جوا من أمريكا الشمالية إلى بروفيديانسيس التي تعد الوجهة الرئيسية للسواح في الأرخبيل. وقد شرعت منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ إحدى كبريات شركات الطيران في أمريكا الشمالية في تسيير رحلة إلى الإقليم أردفتها في ١٩٩٣ برحلتين اضافيتين بين ترك الكبرى وميامي. وقد أصبح هناك حاليا ١٥ رحلة في الاسبوع^(٤).

باء - المالية العامة

١٠ - تحسنت في ١٩٩٣ العمليات المالية للحكومة. فقد ارتفعت الإيرادات العادية بنسبة ٧,٧ في المائة في حين انخفضت النفقات بنسبة ٣,٣ في المائة. وكانت الإيرادات والنفقات العادية في مستويات تقل بنسبة ٧ في المائة عن تقديرات الميزانية. وقد توقع مصرف التنمية الكاريبي أن يسجل في فترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤ عجز متكرر قدره ٢,٥ مليون دولار مما يعد تحسنا ملحوظا بالمقارنة مع عجز الميزانية في ١٩٩٢ - ١٩٩٣ وقدره ٤,٢ مليون دولار (انخفاض بنسبة ١٣ في المائة)^(٤).

١١ - وفي آخر ١٩٩٢-١٩٩٣، وصلت سلفات الحكومة المستحقة للمصارف التجارية المحلية إلى ٥,٩ مليون دولار أي بزيادة قدرها ١,٨ مليون دولار عما كان عليه الأمر في العام السابق. وكان من المتوقع أن تزيد تلك السلفات في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ بمبلغ قدره ٤,١ مليون دولار لتغطية عجز الميزانية المعادل لذلك المبلغ^(٤).

١٢ - ونفذت السلطات عدة تدابير لتحسين أداء الميزانية خلال السنة المالية. وشملت تلك التدابير فيما شملت تجميد الأجور وزيادة رسوم تصاريح الأعمال التجارية وتوخي الصرامة بقدر أكبر في إدارة الميزانية وتحسين كفاءة جباية ضرائب السكن منذ أن انتقلت مسؤوليتها إلى إدارة الجمارك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وتتوقع السلطات أن يتواصل تحسن أداء الميزانية مع تحقيق وفورات كبيرة نتيجة لتقلص تكاليف اليد العاملة. ومن المتوقع أن يتم سد عجز الميزانية بنهاية السنة المالية ١٩٩٥-١٩٩٦.

١٣ - ومن المنتظر أن تبذل جهود كبيرة للحد من النفقات العادية في السنوات المالية المقبلة. بيد أن مصرف التنمية الكاريبي يحذر من أن أداء الإيرادات قد يتأثر من ترك مسألة إعفاء أو عدم إعفاء الصادرات من الرسوم رهنا بتقدير السلطات. وسيمثل تحسين تحصيل الإيرادات لتوظيفها في استثمارات القطاع العام المقابلة تحدياً كبيراً تواجهه حكومة الإقليم في مجال السياسة العامة^(٥).

جيم - الأعمال التجارية الخارجية والأعمال المضطلع بها في مجال التأمين

١٤ - ما فتى القطاع المالي الخارجي يتسع حيث ارتفع في ١٩٩٣ عدد الشركات المسجلة بنسبة ٢٧ في المائة. وازدهرت أنشطة الأعمال التجارية الخارجية في الإقليم بفضل الشروع بنجاح في استخدام أدواتين جديدتين موجّهتين نحو سوق الولايات المتحدة تتمثلان في الشركات المحدودة المسؤولية والشركات المحدودة المسؤولية. ويحظى كلا هذان الترتيبان بحصة هامة من مجال التمويل الخارجي وقد تم التعريف بهما إلى حد بعيد في المراكز المالية الرئيسية في أمريكا الشمالية. وكان من شأن خفض رسوم تسجيل المؤسسات من ٣٠٠ دولار إلى ١٠٠ دولار أن ساهم أيضاً في زيادة عدد الشركات المسجلة. وقد وصل إجمالي إيرادات الحكومة الآتية من ذلك القطاع إلى حوالي ٢,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٣، مقابل مليوني دولار في ١٩٩٣. ومن المتوقع أن تزيد أنشطة الأعمال التجارية في السنوات القادمة^(٤).

١٥ - وفي ١٩٩٣ استفادت شركتان رئيسيتان من أمريكا الشمالية من الحكم الذي أدرج في تشريع الإقليم الخاص بالأنشطة الخارجية لتطرح عرض حصص ممتازة قيمتهما على التوالي ٦٠٠ مليون دولار و ٢٠٠ مليون دولار معروضة في شكل ما يسمى "الإيرادات الشهرية من الأسهم الممتازة". وقد مكنت الإيرادات الشهرية من الأسهم الممتازة الجهات التي أصدرتها من استلام "عائدات" تلك الأسهم كيما لو كانت فوائد. ورغم أن معاملات مماثلة كانت قد جرت مع شركات ومؤسسات مالية أوروبية، فإن إصدار تلك القيم يمثل أول عرض من ذلك القبيل تقدمه مؤسسات من الولايات المتحدة. وقد ذكر أن مصلحة ضريبة الدخل في

الولايات المتحدة أصبحت تبذل جهودا أكبر في التقصي بشأن المعاملات الكبيرة التي تقوم بها في الخارج شركات الولايات المتحدة تهربا من دفع الضرائب^(٧).

١٦ - وكما ورد سابقا، كان الإقليم يعد في ١٩٩٣ ما مجموعه ٥٣٨ ١ شركة خارجية مسجلة.

١٧ - وفي أواخر ١٩٩٣، كان الإقليم يعد ما مجموعه ٤٨٨ ١ شركة تأمين منها ٣٩٥ ١ شركة ائتمان لإعادة التأمين على الحياة و ٤٣ شركة مقيدة و ٥٠ شركة تأمين من أنواع أخرى ويوجد في الجزيرة إلى جانب شركات التأمين هذه، ٧ سماسرة معتمدين و ٨ مديري تأمين معتمدين و ٣ ممثلين رئيسيين معتمدين.

١٨ - وفي ١٩٩٣، علقت وكالة جزر تركس وكايكوس للمراقبة تصاريح ٦ شركات تأمين لأسباب متعددة منها عدم الامتثال لقانون التأمين وعدم كفاية رأس المال. وقد رفض المراقبون أيضا ٧ طلبات إما لعدم اكتمال الإجراءات الواجبة أو لعدم التأكد من سلامة الدعم المتعلق بإعادة التأمين أو للتأخيرات الطويلة في إتمام الطلبات^(٧).

دال - حيازة الأراضي والزراعة والثروة الحيوانية

١٩ - يرد موجز عن التنمية الزراعية للإقليم في ورقة العمل السابقة التي أعدتها الأمانة العامة عن الجزر (انظر A/AC.109/1185، الفقرات ٢٦ - ٢٩).

هاء - مصائد الأسماك

٢٠ - يمثل صيد الأسماك واحدا من أهم الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في الإقليم. والسلعتان الرئيسيتان هما جراد البحر والمحار. وتقدم هذه الصناعة للإقليم جميع صادراته وتمثل مصدرا هاما لتوفير فرص العمل.

٢١ - ويشير بنك التنمية الكاريبي إلى أن صناعة صيد الأسماك قد نمت في ١٩٩٣. وارتفعت محاصيل جراد البحر، والمحار والأسماك القشرية بنسب قدرها على التوالي ٣٠ في المائة و ١٦ في المائة و ٢ في المائة. وبلغ مجمل عائدات الصادرات من مبيعات جراد البحر ٣,١ مليون دولار مقابل ٢,٥ مليون دولار في ١٩٩٢. وارتفعت كذلك عائدات الصادرات من مبيعات المحار إلى ١,١ مليون دولار بعد أن كانت ٠,٩ مليون دولار في ١٩٩٣. وارتفعت الإيرادات الآتية من تصاريح الصيد الصادرة عن الحكومة إلى ٠,١ مليون دولار مقابل ٠,٠٩ مليون دولار في ١٩٩٢^(٨).

واو - السياحة

٢٢ - ما زالت السياحة المصدر الرئيسي للإقليم. ولذا، تمنح الحكومة أولوية عالية لتنمية السياحة المخططة بعناية.

٢٣ - ويشير مصرف التنمية الكاريبي إلى أن عدد الزوار الذين وصلوا إلى الإقليم في الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٩٣ قد شكل رقما قياسيا إذ بلغ ٥٦ ٠٠٠ زائر أي ما يزيد بنسبة ٣٣ في المائة على عددهم في الفترة المقابلة من عام ١٩٩٢^(٤).

٢٤ - وما زالت الولايات المتحدة أهم مصدر للزوار حيث تستأثر بنسبة ٦٨ في المائة من عددهم الإجمالي في حين تبلغ نسبة الزوار القادمين من أوروبا ١٢ في المائة. وقد نشأ عن تحسين امكانية الوصول جوا دون توقف إلى ترك الكبرى أن ازداد بنسبة ١١ في المائة عدد السواح الذين زاروا الجزيرة في ١٩٩٣. وقد مثل ذلك نقطة تحول ملحوظة أنهت التراجع الذي كان يشهده قطاع السياحة منذ ١٩٩٠.

٢٥ - وأدت استثمارات قطاع السياحة في عام ١٩٩٣ كما يتبين ذلك من الزيادة البالغة ٨,٤ في المائة في عدد الحجرات الذي يصل إلى ١٠٠ ١ حجرة^(٤). ومن المنتظر أن تكمل في أيار/مايو الأعمال التي شرع فيها في ١٩٩٣ لإنشاء نزل مقدره استيعاب تبلغ ٢٠٠ حجرة تبلغ قيمته ٣٠ مليون دولار. وسيفتح هذا النزل لاستقبال السواح في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥^(٥).

٢٦ - وسعيا للحد مما يشهده القطاع من تقلبات في هذا الموسم والحد من الاعتماد الكبير على الزوار القادمين من الولايات المتحدة، أطلق مجلس السياحة في الإقليم حملة تسويق قوية في أوروبا. وقد حذر مصرف التنمية الكاريبي من أن معدل زيادة عدد الزوار سيتقلص في العام التالي نظرا لمحدودية مرافق الاستقبال. وينوي المجلس أن يوسع برنامج التدريب في مجال الاستضافة ليشمل جميع قطاعات المجتمع المحلي^(٤).

زاي - الاتصالات والمرافق الأساسية الأخرى

٢٧ - تستعرض الاتصالات والمرافق الأساسية الأخرى في ورقة العمل السابقة التي أعدتها الأمانة العامة عن الإقليم (انظر A/AC.109/1185 الفقرات ٤٠ - ٤٤).

رابعا - الأوضاع الاجتماعية

ألف - اليد العاملة والهجرة

اليد العاملة

٢٨ - تمثل الحكومة، كما ورد في تقارير سابقة، أكبر رب عمل حيث يتولى ٣١ في المائة من القوى العاملة النشطة وظائف حكومية. وتستوعب الزراعة ومصائد الأسماك ١٨,٥ في المائة من اليد العاملة وتستخدم صناعة الفنادق والمطاعم ١٥,٢ في المائة من اليد العاملة وقطاعا التشييد والإنشاءات معا ١٢,٧ في المائة. وتستخدم قطاعات الصناعة التحويلة والتجارة والنقل والاتصالات والتأمين والعقارات مجتمعة ١٣ في المائة من اليد العاملة.

الهجرة

٢٩ - يمثل تدفق المهاجرين على نحو غير قانوني من الجزر المجاورة، إما لأسباب سياسية أو اقتصادية، مشكلة متكررة. وفي أيار/مايو ١٩٩٠، سن المجلس التشريعي قانونا بشأن الهجرة ينص على اتباع أساليب جديدة في معالجة طلبات تصاريح العمل، وإنشاء مجلس للهجرة، وإعادة تسمية وظيفة رئيس موظفي الهجرة ليصبح مدير الهجرة، وهو ينص كذلك على اتباع سياسة حازمة بخصوص مسألة الهجرة برمتها.

٣٠ - وتحاول السلطات حاليا تحقيق توازن صعب يجمع بين إنشاء بيئة استثمارية تتسم بمزيد من التحرر والإبقاء في نفس الوقت على حظوظ للسكان المنتسبين في الاستفادة من الأرباح الاقتصادية. وتشمل أهم مجالات الإصلاح زيادة شفافية إجراءات منح تصاريح مباشرة الأعمال وتوخي سياسة هجرة تتسم بمزيد من التحرر لإحداث زيادة كبيرة في عدد السكان على المدى المتوسط وتوفير مجموعة حوافز لفائدة المستثمرين تصاحبها أحكام مرنة قائمة على أساس الإرشادات المقدمة من وكالة تنمية الاستثمارات المقترح إنشاؤها، وانتهاج سياسة عامة بشأن الأرض تتسم بمزيد من التحرر لفسح مجال الملكية أمام غير المنتسبين، وتقديم توصيات لتنقيح سياسة السياحة بما يؤمن حيزا أكبر لمشاركة القطاع الخاص في وضع المعايير^(٤).

باء - الصحة العامة والبيئة

٣١ - يرد موجز عن الصحة العامة والبيئة في ورقة العمل السابقة التي أعدتها الأمانة العامة عن الجزر (A/AC.109/1185، الفقرات ٥٧ - ٦٢).

جيم - الخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية

٣٢ - يرد موجز عن الخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية وكذلك عن أوضاع التعليم في الإقليم في ورقة العمل السابقة التي أعدتها الأمانة العامة عن الجزر (A/AC.109/1185، الفقرات ٦٣ - ٧٢).

خامسا - المشاركة في المنظمات/الترتيبات الدولية

٣٣ - تقوم عدة هيئات ووكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة بتقديم المساعدة إلى الإقليم. ويجري تنسيق هذه المساعدة وتقديمها في إطار المشاورات فيما بين الوكالات التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية. ويتلقى الإقليم كذلك معونة من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

٣٤ - وتتضمن ورقة العمل السابقة التي أعدتها الأمانة العامة عن الجزر (A/AC.109/1185، الفقرات ٤٥ - ٥٠) موجزا عن برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإقليم فضلا عن برامج المساعدة التي تقدمها سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٣٥ - وقد قبّلت تركس وكايكوس في تموز/يوليه ١٩٩١ عضوا منتسبا في الاتحاد الكاريبي.

سادسا - مركز الإقليم مستقبلا

موقف الدولة القائمة بالإدارة

٣٦ - يرد موجز يلخص موقف الدولة القائمة بالإدارة تجاه أقاليمها التابعة لها في ورقات العمل التي أعدتها سابقا الأمانة العامة (A/AC.109/1137، الفقرة ١٧؛ و A/AC.109/1139، الفقرة ١٧؛ و A/AC.109/1180، الفقرات ٣٠ - ٣٦).

نظر الجمعية العامة في المسألة

٣٧ - أوضح ممثل المملكة المتحدة موقف بلده بشأن الأقاليم التابعة له في بيان أدلى به في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) للجمعية العامة^(٩). (انظر أيضا الوثيقة A/AC.109/2013، الفقرة ٦٢).

٣٨ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٤٦/٤٩ باء وهو قرار موحد بشأن تسعة أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي يتناول جزؤها الثامن بالتحديد جزر تركس وكايكوس.

الحواشي

- (١) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من تقارير منشورة. أما الوقائع والأرقام المشار إليها في ورقة العمل فهي تمثل آخر المعلومات المتاحة.
- (٢) مصرف التنمية الكاريبي، التقرير الاقتصادي السنوي ١٩٩١ (جزر تركس وكايكوس).
- (٣) "استكمال معلومات الكاريبي" (Caribbean Update)، عدد آذار/مارس ١٩٩٥، الصفحة ٢٠.
- (٤) مصرف التنمية الكاريبي، التقرير السنوي ١٩٩٣ (بربادوس)، الصفحة ٤٠.
- (٥) المرجع نفسه، الصفحة ٤١.
- (٦) مجلة Business week، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.
- (٧) Business Insurance، ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، الصفحة ٧١.
- (٨) Caribbean Update، عدد نيسان/أبريل ١٩٩٥، الصفحة ٢١.
- (٩) A/AC.4/49/SR.5، الفقرة ٢٨.
